المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في: 23/12/2025

سؤال كتابي رقم: 8468

إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي بقطاع المياه والغابات

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها القطاع الغابوي كرافعة للتنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، ولاسيما بعد التحول المؤسساتي الذي يمر به القطاع المتمثل أساسا في إنشاء الوكالة الوطنية للمياه والغابات، والذي يقتضي ضمان استمرارية المرفق العمومي واستقرار موارده البشرية، ومع تزايد القلق في صفوف شغيلة القطاع الغابوي، بعد التأخير الملحوظ في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها مع النقابة الوطني للمياه والغابات، التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي – الاتحاد المغربي للشغل، في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، المتضمنة في محضر 6 مارس 2025 والمتعلقة أساسا:

- بتعديل النظام الأساسي لموظفي ومستخدمي الوكالة الوطنية للمياه والغابات، عبر تحسين الوضعية الإدارية والمهنية للموظفين؛
- رفع الغموض الذي يحيط ملفات إنهاء الإلحاق تزامنا مع موعد الإدماج التلقائي في المؤسسة.

وذلك وفق المحورين التالية:

المحور الأول: التنفيذ الفوري للالتزامات المتفق عليها في إطار الحوار القطاعي، خصوصا تلك التي تستوجب التنسيق والموافقة من قبل وزارة الاقتصاد والمالية، والتي تتعلق تحديدا بما يلي:

1. إدماج حاملي الشهادات في السلالم المستحقة على غرار قطاعات أخرى؛
2. الإعفاء الضريبي على التعويضات المتعلقة بـ "التشجير" و"الاستغلال"، بهدف الحفاظ على المكتسبات؛
3. إخراج تعويض خاص عن الإلزامية لفائدة الأطر الميدانية في القطاع، اعترافا بجهودهم والمخاطر المهنية التي يتعرضون لها؛
4. توسيع قاعدة المستفيدين من التعويضات بما يضمن رفع التمييز ضد الموظفين الإداريين، وتحقيقا للعدالة داخل المؤسسة.

وبما أن موظفي الوكالة الوطنية للمياه والغابات (ANEF) مقبلون على الإدماج التلقائي في إطار قانون الإحداث، ابتداء من فاتح يناير 2026؛ فإن تنفيذ هذه الالتزامات أصبح أكثر استعجالية.
المحور الثاني: بخصوص الموظفين بالقطاع الغابوي (أكثر من 100 موظفة وموظف) الذين تقدموا بطلبات إنهاء الإلحاق، خاصة وأن الإدماج في "الوكالة الوطنية للمياه والغابات" سيكون ابتداء من فاتح يناير 2026، حسب قانون إحداثها.
وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم؛
عن خطتكم العملية لضمان معالجة عادلة وشفافة لهذه الملفات، بما يحفظ حق الموظف في اختيار مصيره وموقعه المهني وفقا للإطار القانوني، وقبل عملية الإدماج المؤسساتي؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

سليك نور الدين